

# شهوة تزوج عليؑ

## بن علي بن أبي طالب

شيخ إبراهيم الأنصاري

- ١- المقدمة
- ٢- سرد الروايات
- ٣- سند الروايات
- ٤- الأختلاف والتناقض فيها
- ٥- ما فيها من الأهانة لرسول الله ﷺ (ص)
- ٦- ما فيها من الأهانة للأمير المؤمنين (ع)
- ٧- إيذاء فاطمة الزهراء (ع) بعد شهادتها

المقدمة

أجمع المؤرخون علي أن أعداء عليؑ (ع) وضعوا أحاديث أرادوا بها مقابلة

الأحاديث الواردة في شأنه و رفعة مقامه تارةً بنقل مناقبه التي غيره كما في قوله تعالى :  
من عنده علم الكتاب الوارد في علي (ع) فقد صرفوها التي عبد الله بن سلام ، و حديث  
الأبواب و تسليم جبرئيل وأول من آمن .

تروي مناقب فضله أعداؤه اهداوتسنده التي أصداده  
وأخرى جعل أحاديث تتضمن الأزرء بشأنه أو تدل على منقصة فيه وقد كانت كثيرة  
ولكن ذهبت بذهاب روايتها والمأجورين عليها إلا قليلاً منها إحتفظ بها المتعصبون من  
أعدائه أو الجهال من أوليائه .

وما كان المناوئون له يهتمون بنقله و حفظه ونشره حتى اليوم ، حديث تزوج  
علي ابنة أبي جهل على فاطمة - فقد آهت بنشره هؤلاء يريدون بذلك معارضة مدرسة  
أهل البيت ، فلاغرو إذا رأينا رواية هذه الأحاديث على العموم أولاً غلب بين زهيري أو  
عشاني أو أموي أو عباسي إما مفتياً رسمياً للحكومة أو قاضياً من قبلهم أو مؤذناً لهم أو معلماً  
لأولادهم أو أميناً لبيت مالهم أو كاتباً لهم ، أو سفيراً بينهم و بين العلماء أو مؤلفاً لهم  
ما يريدون من الكتب ، كما يظهر لمن ألم بأحوال رجال هذه الأحاديث ، و من العجيب أن انراهم  
حريصين على نقل هذه الرواية بدون مناسبة أو بأدنى مناسبة و يكورون ذكرها في كتاب  
واحد كما سيأتي ، و نحن لن نتعرض لهذه الرواية في غير الصحاح الست وإنما نتعرض لها  
في خصوص ما روي في الصحاح وهي هكذا .

## الروايات

١- روى البخارى في باب " ذب الرجل عن أهنته في الغيرة و الأنصاف " من كتاب  
النكاح الحديث (١٥٩)

قال حدثنا قتيبة حدثنا الليث عن أبي مليكة عن المسور بن مخرمة قال سمعت  
رسول الله (ص) يقول وهو على المنبر إن بني هشام بن المغيرة آستاذنونني في أن ينكحوا  
أهنتهم علي بن أبي طالب ، فلا آذن لهم ، ثم لا آذن لهم ، ثم لا آذن لهم ، إلا أن يريد  
أبن أبي طالب أن يطلق آهنتي و ينكح آهنتهم فإنما هي بضعة مني يربطني ما رابها و  
يؤذني ما أذاها ١

٢- و روي في باب الطلاق عن أبي الوليد حدثنا الليث عن ابن أبي مليكة عن

المسورين مخرمة الزهري قال سمعت النبي (ص) يقول إن بني المغيرة آتأذنوا فسي أن ينكح علي أبنته فلا آذن - وهي تلخيص لسابقتها .

٣- وفي باب أصهار النبي (ص) ومنهم أبو العاص بن الربيع روي البخاري عن أبي اليمان قال أخبرنا شعيب عن الزهري قال حدثني علي بن الحسين أن المسورين مخرمة قال إن علياً (ع) خطب بنت أبي جهل فسمعت بذلك فاطمة فأنت رسول الله (ص) فقالت يزعم قومك أنك لا تنضب لبناتك وهذا علي ناكح ابنة أبي جهل فقام رسول الله (ص) فسمعت حين تشهد يقول أما بعد فإني أنكحت أبا العاص بن الربيع فحدثني و صدقني وإن فاطمة بضعة مني وإني أكره أن يسوءها والله لا تجتمع بنت رسول الله و بنت عدو الله عند رجل واحد فترك علي الخطبة . ٢

٤- روى مسلم عن احمد بن حنبل أخبرنا يعقوب بن إبراهيم حدثنا أبي عن الوليد بن كثير حدثني محمد بن عمرو بن حلحلة الدؤلي أن ابن شهاب حدثه أن علي بن الحسين حدثه أنهم حين قدموا المدينة من عند يزيد بن معاوية مقتل الحسين بن علي (ع) لقيه المسور بن مخرمة فقال هل لك إلي من حاجة تأمرني بها قال فقلت لا قال له هل أنت عطفي سيف رسول الله (ص) فإني أخاف أن يغلبك القوم عليه وأيم الله لئن أعطيتنيه لا يخلص إليه أبداً حتى تبلغ نفسي إن علي بن أبي طالب خطب ابنة أبي جهل علي فاطمة فسمعت رسول الله (ص) علي المنبر وهو يخطب في ذلك علي منبره هذا و أنا محتلم فقال إن فاطمة مني و أنا أخاف أن تفتن في دينها التي أن قال وإني لست أحرم حلالاً ولا أحل حراماً ولكن والله لا تجتمع بنت رسول الله و بنت عدو الله مكاناً واحداً أبداً ٣

٥- قال ابن حجر العسقلاني في ترجمة عتاب ابن اسيد الأموي ما هذا لفظه قال مصعب الزبيري خطب علي بن أبي طالب جويوبة بنت أبي جهل فشق ذلك علي فاطمة فأرسل اليها عتاب أنا أريحك منها فتزوجها فولدت له عبد الرحمن بن عتاب ٤  
وإنما أوردت هذه الرواية ليعلم كيف تمسك الزبيريون بهذه الروايات حتى بعد قرن وجرى في أعقابهم .

هذه الروايات إذا مر بها إنسان موضوعي يعرف كذبها بأول وهلة لمصادمتها مع ضروريات مذهب الشيعة مثل عصمة رسول الله (ص) و علي و فاطمة و مثل حرمة النساء علي علي ما دامت فاطمة في الحياة فعليه لا يتصور النزاع والأختلاف الحقيقي بين مصومين لابن علي و فاطمة ولا بينه و بين رسول الله (ص) إذ هم جميعاً لا يشاؤون إلا أن يشاء اللرب العالمين لا يسبقونه بالقول وهم بأمره يعملون ، و هذا من الأمور الواضحة

كما إن علم علي (ع) بحرمة النساء عليه يضع من الأقدام على تزويج جديد أو  
 نكري إماء أو غير ذلك مما يتبادر إلى ذهن كل موال لهم (ع)  
 ولكن يجب البحث في هذه الروايات من جهة السند والدلالة فنقول :  
 أسناد الروايات :

١- المسور بن مخرمة أسناد هذه الروايات إذا كانت مذكورة كلها تنتهي إليه  
 سواء كان في الصحاح الست أو غيرها والأشكال فيه من جهات — :  
 الأولى : قال ابن حجر اتفقوا على أن تولده في سنة اثنين من الهجرة وكان عند  
 خطبة علي ابنة أبي جهل بنحو من ست سنين هكذا ذكر في تهذيب التهذيب و تحقيق  
 كلامه أن جويرة بنت أبي جهل هي التي قيل فيها ذلك ، وهي ما هاجرت إلى المدينة  
 بل أُلتمت عام فتح مكة أعني سنة ثمان من الهجرة فيكون لمسور حينئذ ست سنين ، وحينئذ  
 كيف يعتمد علي روايته ، وكيف يصح قوله في الرواية الثانية " وأنا محتلم  
 وحمل أبني حجر الأحتلام علي كمال العقل ، وهو خلاف العقل والعرف واللغة  
 إذ لا يقال للطفل الذي له ست سنين انه محتلم مهما كان له من العقل والفهم ، خصوصاً في  
 مثل المسور الذي كان بعد كبره من الذين أحاطوا بأبن الزبير فكيف به حال طفولته .  
 الثانية : - إنه كان من مخالفي أمير المؤمنين (ع) لأسباب شتى منها كونه زهيراً  
 تابعاً لعبد الرحمن بن عوف خاله ولسعد بن أبي وقاص ولذا قال ابن الأثير و كان مع خاله  
 عبد الرحمن في أمر الشورى وكان في زمن خلافة الخلفاء الثلاثة بالمدينة فلما قتل عثمان  
 سار إلى مكة فلم يزل بها حتى ظهر ابن الزبير وكان من أنصاره وأعدائه ، وأقام معه حتى  
 قدم الحصين ابن نمير في جيش من الشام بعد وقعة الحرة فقتل بحجر أصابه من المنجنيق  
 في نصرته ابن الزبير وصلى هو عليه و معلوم أن من كان زهيراً زهيراً كيف يكون خلافه  
 لأمر المؤمنين (ع) لما كان من أسباب الخلاف بينهم قديماً وحديثاً بدءاً بحرب الجمل  
 بناوة عبدالله بن الزبير علياً والحسن والحسين وتمنيهِ الخلافة دونهم ، و ما كان منه في  
 مكة حينما اجتمع عليه الناس بعد موت معاوية ، ثم تفرقهم عنه بعد قدوم الحسين (ع) مكة  
 واجتماعهم عليه ، ثم ما كان بينه وبين المختار الداعي إلى نصرته آل علي (ع) ، و ما كان  
 بينه وبين بني هاشم وعلي بن الحسين (ع) وابن الحنفية حينما استولى علي الحجاز من  
 حمرة لهم و إرادته لأحراقهم حتى نجاهم جيش المختار وحذفه الصلاة علي النبي (ص)  
 عن خطبة الجمعة أربعين جمعة لما كان في ذكر اسمه (ص) فخراً لآل محمد (ص) وغير ذلك

ما قيل فيكون المسور في نقله هذه الرواية متقرباً إلى رئيسه آبن الزبير وطالباً رضا المخلوق  
في سخط الخالق .

و منها انهم ذكروا أكثر مشايخه فكان منهم خاله عبدالرحمن بن عوف و سعد بن  
أبي وقاص وعثمان و معاوية والمغيرة بن شعبة و محمد بن مسلمة وأبي هريرة .  
و روي عنه أيضاً أمثال مروان بن الحكم و عوف رضيع عائشة و سعيد بن المسيب  
و عبدالله بن أبي مليكة و عروة بن الزبير و عمرو بن دينار وغيرهم .  
فلاغرو إذ أعدّه آبن أبي الحديد من أعداء أمير المؤمنين (ع) و قال القمي في  
سفينة البحار و يظهر من أمالي الصدوق أنه كان عثمانياً و كان مع مروان بن الحكم و  
آبن الزبير و غيرهما و كان لخلافة علي كارهاً كما يظهر من انتقاله إلى مكة بعد موت  
عثمان إلى أن قتل فيها .

الجهة الثالثة - انه في الرواية الرابعة يقترح على الإمام علي بن الحسين (ع)  
أن يطلب منه حاجة ، و هذا كالمقدمة لما بعده و هو أن يطلب منه سيف رسول الله (ص)  
ثم يعقبه بنقل هذه الرواية التي هي كالتهديد لعلي بن الحسين (ع) في عدم اعطائه سيف  
رسول الله (ص) ، و انه لو لم يعطه لأشاع هذا الحديث .

ثم يتلطف في أخذ السيف بقوله "إني أخاف أن يغلبك القوم عليه و أيم الله لئن  
أعطيتنيه لا يخلص اليه أهدأ" و المظنون قوياً من هذه القرائن إنه كان مأموراً من قبل  
آبن الزبير بأخذ سيف رسول الله (ص) من علي بن الحسين (ع) ليكون حجة و هيئة يتكلف  
في إثبات دعوى خلافة بأمثال هذه العلامات ، و لكن هيئات أن تكون للباطل حجة على  
الحق . بل لله الحجة البالغة ولو شاء لهداكم أجمعين ، و ربك يخلق ما يشاء و يختار ، ما كان  
لهم الخيرة سبحانه الله و تعالى عما يشركون .

هذا هو بطل هذه الروايات في الصحاح الستة و بعد الاخطاطة بما ذكرناه لاحاجة  
إلى الأطالة ولكن نشير إشارة إجمالية إلى حال بقية روايتها .

٢- عبدالله بن أبي مليكة الذي يروي عن المسور بن معمر كان أكثر ما يروي  
المسور من المطاعن موجوداً فيه و يقتصر منها على كونه زبيرياً كما قال علماء الرجال  
منهم ابن حجر إنه كان قاضياً لآبن الزبير و مؤذناً له ، و قال آبن سعد انه و لاه قضاة  
الطائف .

٣- ابن شهاب الزهري قال صاحب كتاب الغارات " و كان بالكوفة من فقهاء أهل  
أهل عداوة له أي ( لعلي ) و بغض قد خذلوا عنه و خرجوا من طاعته مع غلبة التشيع .

الكوفة فمنهم مرة الهمداني . . . و الزهري " فعد الزهري من اعدائهم ثم ذكر قصة جرت  
بينه وبين علي بن الحسين (ع) تدل على شدة عداوته و كان يتملق للخلفاء و يتصل  
بالأبرار و أهل الدنيا ، فتارة يقول " و فدت الي مروان و أنا محتلم " و أخرى بصير صغيراً  
بين الحجّاج بن يوسف و عبدالله بن عمر ، لما كتب عبدالملك الي الحجّاج أن اقتصد  
بأبن عمر في المناسك فأرسل اليه الحجّاج يوم عرفه إذا أردت أن تروح فأذنا فراح هو و  
مالم و أناهما " يعني انه كان مع الحجّاج من الفقهاء هو و سالم و عبدالله بن عمرو ظاهر  
كلامه انه يفتخر بذلك ، ثم صار كاتباً لهشام بن عبدالملك و معلماً لأولاده ، ثم صار  
رجلاً دينياً لأهل الشام ، ثم صار مؤلفاً يجمع السنة في زمن عمر بن عبدالعزيز و لا يفرق  
بين سنة النبي (ص) و سنة الصحابة في كونها عدل القرآن .

و أما وثاقته فقال أبو داود جميع حديث الزهري ألغان و ماتا حديث النصف منها  
مرسل يعني بلا إشارة و قدر مئتان عن غير الثقات ، فاذا كان قريباً من ثلثي حديثه غير  
معتبر لما ذكروا فكيف يعتمد علي رواياته مع اشتباه الأمر .

٤- اللبث بن سعد كان عثمانياً و كان أهل مصر يتنقصون عثمان حتى نشأ فيهم  
اللبث فحدثهم بفضائل عثمان فكفوا ، وضعفه أحمد و يحيى بن معين و الأزدي .

٥- قتيبة قال ابن حجر كان يروي الموضوعات و يغلط في سند الرواية و مثلها و  
كان متصباً على الشيعة .

٦- شعيب بن أبي حمزة الأموي مولاهم كتب عن الزهري لملاً للسلطان يعني  
لخلفاء بني أمية و كان كاتباً للزهري ، و كان كاتباً لهشام .

٧- أبو اليمان ضعفه عموماً و ضعفوا مارواه عن شعيب بخصوصه لوجود التدليس  
فيه لروايته عنه مالم يسمع بل وجد كتابه فروي عنه و نسبه الي شعيب ، و لغلط كتابه مع  
كتاب الزهري و حصول الأشتباه كما ذكر تفصيله في كتب الرجال فراجع قال ابن حجر لم يرو  
أبن ماجة عنه إلا حديثاً واحداً و هو حديث خطبة علي إبنه أبي جهل " أقول و هذا يكشف  
عن ضعف حال أبي اليمان عندئذ و ضعف أبن ماجة عند العقلاء إذ لم يعتمد عليه  
عموماً ولكن أعتد عليه عند روايته مثالب أمير المؤمنين (ع)

هذه خلاصة البحث في أسناد هذه الروايات .

و أما البحث عن مضامينها و متونها فنشير منها الي أربعة جهات :

التناقض في مضامين الروايات

**الأولى** - الأختلاف بين مضامينها أنفسها ، وهذا وإن لم يكن مأموناً منه في ما إذ رويت قصة واحدة عن رواية متعددين ولكن فيما إذا انحصر الراوي بشخص واحد فسروا قصة شخصية واحدة باختلاف وتناقض فهذا إمارة الكذب عند العقلاء ، والأختلاف في هذه الروايات كثيرة نشر منها التي ثلاث جهات ٤

١- صريح الرواية الأولى والثانية أن رسول الله (ص) سمع الخبر من بني هشام بن المغيرة فصعد المنبر ، وصريح الثالثة والرابعة أن فاطمة اشتكت اليه (ص) فصعد المنبر لأجل ذلك .

٢- مضمون خطبة الرسول (ص) في الروايتين الأوليتين منع بني هشام بن المغيرة من تزويج أبنيتهم صريحاً وإظهار الشكوى من علي (ع) ضمناً . و مضمون الأخيرتين لا تعرض فيهما لبني المغيرة بل كلها ذم وشكاية من علي (ع)

٣- العلة الأصلية في منع رسول الله (ص) علياً عن تزويج ابنة أبي جهل تأتي فاطمة في الرواية الأولى وفي الثالثة والرابعة العلة الأصلية عدم جواز اجتماع بنت عدو الله مع بنت رسول الله وإن كانت مسألة الأيذاء مذكورة فيهما ضمناً .

### مافيها من الأهانة لرسول الله (ص)

**الجهة الثانية** - ما وقع في هذه الروايات من الأمور التي لاتليق بشأن رسول الله (ص) بل فيها إهانة لعقابه الرفيع ظاهراً وهي أمور — :٥

١- ما هو السبب في منعه (ع) عن هذا التزويج فإن كان السبب هو أن من تزوج بنت رسول الله (ص) مطلقاً فلا يجوز له أن يتزوج عليها امرأة أخرى فهذا منقوض بعثمان فإنه تزوج علي بنت رسول الله (ص) نائلة بنت الفرافصة وإن كان السبب هو أن تزويج بنت عدو الله في نفسه محرّم ، فقد تزوج رسول الله (ص) بنت حبي بن أخطب اليهودي وبنت أبي سفيان حينما كان بمكة ولم يظهر الأسلام ، وإن كان من جهة علي (ع) وإن له حكماً خاصاً به يحرم عليه التزويج بأكثر من واحدة فهذا أيضاً مردود بأنه (ع) تزوج بعد فاطمة بزوجات كثيرة ، وإن كان من جهة اجتماع بنت رسول الله (ص) مع بنت عدو الله فقد جمع عثمان بين بنت رسول الله (ص) رقية وأم كلثوم وبين فاطمة بنت الوليد بن عبد شمس بن المغيرة الذي قتله علي في بدر ، وبين رملة بنت شيبه بن ربيعة بن عبد شمس المقتول في بدر أيضاً بيد علي (ع) وبين أم البنين بنت عيينه ابن حصن الفزاري الذي

كان من المنافقين . وإن كان المراد حرمة التزويج علي فاطمة تعظيماً لها وإظهاراً لجلالها عند الله  
 وأما ما رواه من بين نساء العالم بهذا الحكم كما أختصت به أمها من بين نساء النبي ( ص )  
 حيث حرم الله علي رسوله ( ص ) النساء مادامت خديجة في الحياة فهذا صحيح و موافق  
 لما ثبت عندنا من تفضيلها علي جميع نساء العالمين من الأولين والآخرين و موافق لما روي  
 متواتراً من أن الله تعالى حرم علي علي ( ع ) النساء مادامت فاطمة حية ولكن هذه الروايات  
 لا يمكن حملها علي هذا المعنى لأن مبنى هذا التعليل عصمة فاطمة وإظهار جلالها ومقامها  
 عند الله تعالى ، وهذه الروايات تصورُها بصورة مشوهة ( تفتن في دينها ) وتشير الفتنة بين  
 زوجها وأبيها و تأذي من العمل بحكم الله وسنة رسول الله ( ص ) فليس النهي المنسوب  
 إلى رسول الله ( ص ) في هذه الروايات لأظهار جلالها بل سيأتي إن هذه الروايات سبقت  
 لأجل الخط من كرامتها والأهانة لها ولأبيها ولبعليها .

٢- التناقض بين قوله ( وإني لست أُحرم حلالاً ) مع فعله فإنه كان يحرم الحلال  
 ثم يقول هكذا . وإن حمل قوله " لا آذن " علي عدم إذنه بما هو أبوزوجة و انه فرد من  
 المكلفين لا بما هو نبيّ مشرع ، يرتفع الأشكال من جهة تحريم الحلال و يبقى من جهة انه  
 كف ينهى عما هو من أفضل الأعمال و ماورد في الكتاب بقوله تعالى فأنكحوا ما طاب لكم  
 من النساء مثنى و ثلاث و رباع و ما هو من سنته ( ص ) و هل ثبت في الشريعة لأبي الزوجة  
 حق منع صهره من التزويج ؟ أسئلة متعددة تبقى حائرة دون جواب .

وقال ابن حبيب انه من خواص النبي ( ص ) ، ولكن ليس لنا أن نحمل كل ما لم  
 نفهمه من القضايا المنسوبة إليه ( ص ) علي انه من خواصه إلا بدليل قطعي فإن ثبوت  
 الاختصاص فرع ثبوت أصل القضية ٥

٣- ما معنى إعلان رسول الله ( ص ) هذا الموضوع علي المنبر ، فإن كان مقصوده من  
 تحريض الناس علي ذم علي وحربه ونحو ذلك فهذا مضافاً إلي عدم الحاجة اليه كما هو  
 واضح إذ لم يكن أمير المؤمنين ( ع ) مصراً علي مخالفة رسول الله ( ص ) حتى يستعدي عليه  
 أصحابه ، أمر قبيح جداً لا يليق بشأن العاديين فضلاً عن أشرف المخلوقات وسيد المرسلين  
 أن يعلو المنبر لأجل أن يفضح نفسه وصهره و قبيلة بني المغيرة ، وإن كان المراد الجواب  
 عن بني المغيرة فلا حاجة إلي صعود المنبر وإعلانه علي رؤس الأشهاد بل له أن يجيبهم  
 سراً ، وكذا نهى علي عن التزويج في الخلوة أقرب إلي خلقه العظيم من هذه الفضيحة  
 المنسوبة اليه ( ص ) .



٤- تكرر جملة " لا آدن " وقوله (ص) " إلا ان يطلق ابنتي " ، والتعبير عن الزوجه الجديدة بكلمة " بنت عدو الله " و تأكيد الجملة بقوله " والله لا تجتمع . . . " و توصيف صهره السابق أبي العاص بالصدق تعريضاً لعلي (ع) كل ذلك يدل على شدة الحمية والهوى وتسلط العصبية ونحوها مما يدل على أن قائلها لم يكن يفضب لله مع ان رسول الله (ص) لم يكن يفضب إلا لله تعالى ولم يكن فاحشاً ولا متفحشاً وكان من أحسنهم أخلاقاً<sup>٦</sup>

٥- كيف يقول لبنت أبي جهل بنت عدو الله علي رؤس الأشهاد ، و هو الذي منع الناس أن يقولوا لعكرمة ابن أبي جهل " ابن عدو الله " وقال كلمته الخالدة يأتكم عكرمة مهاجراً فلا تنسوا أباه فإن سب الميت يؤذي الحي<sup>٧</sup>

٦- ثناؤه علي أبي العاص الذي عاش كافراً مصراً علي كفره باذلاً كل ما يملكه في سبيل الكفر حتى زوجته الحبيبة ابنة رسول الله (ص) فإنه فارقها لأجل إسلامها و لم يؤمن إلا مع الطلقاء من بني أمية الذين أسلموا كرهاً وطمعاً لا طوعاً وإيماناً و قد صرح الأمام الصادق بنفاقه<sup>٨</sup>

٧- " قوله (ص) " إلا أن يطلق ابنتي " لا معنى لجملة علي انه من خواصه كما مر و ليس للزوجة ولا لأبي الزوجة حق إجبار الزوج علي الطلاق . و علي فرض ثبوت الحقيق ليس من واجبه (ص) أن يعمل ما هو مصلحتها (ع) فحينئذ إن كان المراد بقوله إلا أن يطلق تهديداً بلا قصد فهذا كذب وإن كان المراد الجدي هو تطبيق ابنته فهذه خيانة عظيمة لفاطمة وأبن يجد صهراً مثل علي (ع) و هو الذي قال لولا أن الله خلق علياً لم يكن لفاطمة كفؤ ، آدم فمن دونه ، فهذه أمور سبعة تدل علي أن جاعل الرواية و روايتها أرادوا الحط من كرامة رسول الله (ص) وإيذائه والأهانة له (ص) وإن كان مقصدهم الأصلي الأهانة لعلي (ع) كما سيأتي إن الذين يؤذون الله ورسوله لعنهم الله في الدنيا والآخرة و أعد لهم عذاباً مهيباً . سورة الأحزاب (٧٥)

### الأهانة لأُمير المؤمنين (ع)

الجهة الثالثة؛ ما يدل علي انه أراد الحط من كرامة علي (ع) و هي أمور :

١- قد ثبت بالروايات الصحيحة أن الله تعالى حرم النساء علي ما دامت فاطمة حية وكان علي (ع) عالماً بهذا فكيف يتزوج و هل هذا لإفسق ظاهر ينسبونه الي علي (ع) ثم مع غض النظر عن هذا الحكم ألم يكن علي يعلم بأن هذا إيذاء لفاطمة أو كان يعلم ولكنه يتعمد ايذاءها ؟ سبحانك هذا بهتان عظيم .

٢- ألم يكن لعلي من الأدب والأحترام لرسول الله ولفاطمة بقدر ما كان لبني

هناك بن المغيرة حتى يستأذن كما استأذن بنوهشام؟؟

٣- هل كانت بنت أبي جهل من جهة الجمال و النسب والحسب والأيمان بحزبة

يرغب فيها أمير المؤمنين (ع) ؟ وقد ذكرت في الشريعة للمرأة أوصاف كثيرة معدوحة  
أو مذمومة يجب رعايتها وكانت بنت أبي جهل من المطلقاء الذين أسلموا كرها عند فتح

مكة؟

وقوله (ص) ( المؤمن كفوا المؤمنة ) هل يشمله؟ و هل كانت مؤمنة أو مسلمة؟ الله

أعلم .

إيذاء فاطمة بعد وفاتها

الجنة الرابعة الأهانة لفاطمة وذلك من جهات :

١- كآفة فاطمة ذلك التي أسبها بمجرد سماع الخبر مع إن المؤمنات يصبرن على  
ذلك نظراً عن المعصومة و هل كانت جاهلة بالحكم الشرعي؟ أو عاصية له؟ سؤال يطلب  
جوابه من حائل الرواية .

٢- إحسانها في تحريك عواطف أسبها بقولها " يزعم قومك أنك لا تغضب إنسانك"  
مع أن العبر من كلام أهل العفة والسامعين .

٣- فؤاد من أذى أن عثر في دسبها " إكار لعصمتها بل إشعار بأنها ضعيفة  
الاعتبار مع هذا كذا (يعصي مع عليّ (ع) من التزويج بل يجب على فاطمة الصبر  
والإلتمس كل رويح حتى روحانه فيلزم مع عدد الزوجات مطلقاً أو في الأغلب .

هذه الجهات بل على أن حائل الرواية وباتلسها كان قصد إيذاء فاطمة  
والخذس كرامتها .

١- صحیح البخاري . سن أبي داود ج ١ ص ٣٢٤ . صحیح مسلم ج ١ ص ١٢١ . ابن ماجه  
ج ١ ص ١٦٤

٢- صحیح البخاري ج ٦ ص ٢١٢ . ورواه مسلم في فضائل فاطمة . وابن ماجه في سنه ج ١  
ص ١٦٤

٣- صحیح مسلم ج ٧ ص ١٣١ . صحیح البخاري كتاب الخمس باب سن أبي داود ج ١ ص  
٣٢٢

البقية في صفحة ١٨